الأمم المتحدة

A/C.2/59/SR.29

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

Distr.: General
3 March 2005
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة التاسعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الساعة ٩/٣٠

الرئيس: السيد رمضان ..... (لبنان)

ثم: السيد بالاريزو ..... (بيرو)

المحتويات

البند ٨٨ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة

(أ) مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

(ب) إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

04-59708 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٥٥

البند ٨٨ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة (A/59/115، A/59/158)

(أ) مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا (A/59/94-E/2004/77)

(ب) إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر (A/59/208)

١ - **السيد شودهري** (وكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية): قدم تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا (A/59/94-E/2004/77)، ثم قال إن أقل البلدان نموا، التي تنوء تحت أعباء ديون مرهقة والتي لا تمثل إلا جزءا صغيرا من التجارة العالمية، تعد بمثابة البلدان المنسيّة على صعيد العولمة. وهذه البلدان، التي تضم سكانا من الفقراء يتسمون بضآلة التعلُّم وارتفاع معدلات الوفيات وانتشار الإصابة بمرض الإيدز/ السيدا، فضلا عن خلوّها من الهياكل الأساسية، كثيرا ما لا تستطيع الوصول إلى المعلومات والتكنولوجيات، مما يفضي إلى انجراحيتها إزاء الصدمات الاقتصادية الخارجية والكوارث الطبيعية والأمراض المعدية والاضطرابات الشعبية والصراعات.

٢ - وفي الوقت الذي يلاحظ فيه أنه لا يمكن لأقل البلدان نموا أن تخرج من نطاق الفقر إلا من خلال تحقيق نمو اقتصادي سريع، فإن عددا في غاية الضآلة منها هو الذي استطاع أن يزيد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧ في المائة وأن يرفع معدل الاستثمار إلى مستوى ٢٥ في المائة، ولقد سبق تحديد هذين الهدفين في برنامج عمل بروكسل. وفي إطار تجمد الادخار الداخلي وشدة هزال الحصائل الضريبية، يراعَى أن هذه البلدان ليس أمامها إلا أن تعتمد على الموارد الخارجية.

٣ - وبوسع المساعدة الإنمائية الرسمية أن تتيح لهذه البلدان تحقيق الأهداف الواردة في برنامج عمل بروكسل. ولم يكن هناك وفاءٌ بالتعهدات العديدة المعلنة من هذا الجانب أو ذاك (فالبلدان المانحة قد أعربت عن تنسيق سياستها المتعلقة بالمعونة من خلال مراعاة أولويات البلدان المستفيدة، كما أن أقل البلدان نموا قد أبدت التزامها بتحسين إدارة المعونة الخارجية وباستخدامها على نحو مرشّد). والمساعدة الإنمائية الرسمية لم تزد إلا على نحو طفيف جدا، كما أنها لم تتعرض للتحرير من القيود. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك تخفيض ملموس للمساعدة المخصصة للهياكل الأساسية الاقتصادية وقطاع الإنتاج، في حين أن هذه الهياكل الأساسية تشكل عاملا ضروريا بالنسبة لذلك القطاع وبالنسبة للتجارة أيضا، مما يُعدّ محرِّكا للنمو وحافزا للرخاء الاقتصادي. ولقد أبرمت اتفاقات تفضيلية ولكنها لم تأت بنتيجة تُذكر، وذلك من جراء نقص القدرات التجارية ووجود عقبات غير جمركية، حيث طُبقت على السلع أنظمة المنشأ وسائر القواعد. والبلدان المانحة تنفّذ سياسة تجارية تتسم بالتناقض، حيث تأخذ باليمين ما تعطيه باليسار. ومن ثم، فالإعانات المالية لزراعات هذه البلدان تعرّض للخطر إنتاجية وتنافسية أقل البلدان نموا، كما أنها تضير بحقوقها الاقتصادية: حرية التجارة والحق في التنمية. وثمة أهمية للحرص على حُسن تطبيق برنامج الدوحة الإنمائي من أجل القضاء على كافة السياسات والممارسات التي تفضي إلى تشويه التبادلات التجارية.

٤ - والتحرير الوشيك لتجارة المنسوجات قد يتضمن توجيه ضربة قوية لاقتصاد أقل البلدان نموا، وهو اقتصاد ضعيف بالفعل، فهو سيقضي على الملايين من فرص العمل التي تتيح معيشة الأسر الفقيرة، كما أنه سيحرم البلدان المنتجة من حصائل القيمة المضافة، إلى جانب إضعافه لمسألة تنويع المنتجات. وهناك وسائل كثيرة لتخفيف تلك العواقب الضارة لعملية التحرير هذه، وهي تتضمن تخفيف قواعد المنشأ التي تُطبّق على صادرات أقل البلدان نموا، وتقديم دعم مالي وتقني للبلدان المتضررة من جراء إلغاء الحصص، وتمديد نطاق نظام الأفضليات التجارية كيما يشمل إنتاج المنسوجات والملابس لدى أقل البلدان نموا، وإعادة توجيه الأفضليات التجارية. والربط بين أقل البلدان نموا وتعزيز التجارة فيما بين بلدان الجنوب يشكل عاملا آخر لتخفيف تلك العواقب الضارة.

٥ - وهيكل تجارة الصادرات له صلة وثيقة بالدين الخارجي لأقل البلدان نموا. وغالبية البلدان المصدّرة للسلع الأساسية، باستثناء النفط، تنوء تحت عبء ديون مرهقة، ومن ثم، فإنها لا تستطيع على الإطلاق أن تزيد من صادراتها، وليس أمامها سوى أن تتعاقد على مزيد من الديون، مما يعني مواصلة الفرق في خضم الفقر. وخدمة الدين تمنع تحقيق الموارد التي كان يمكن استثمارها في القطاع العام، كما أنها تعوق الاستثمار الخاص وتقضي على احتمالات النمو. وبالنسبة للكثير من أقل البلدان نموا، التي تستفيد منها مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والتي بلغت نقطة الإنجاز، يلاحظ أن الدين الخارجي لا يزال يشكل عبئا لا يطاق، فضلا عن استمراره في إعاقة التنمية. وإلغاء هذا الدين، على نحو كامل، هو السبيل الوحيد لإخراج هذه البلدان من دائرة الفقر.

٦ - وبعد مرور ثلاث سنوات على اعتماد برنامج عمل بروكسل، الذي يستند إلى مبدأ تهيئة تعاون حقيقي بين جميع الجهات القائمة بالتدخل، وهي الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني والقطاع الخاص، يلاحَظ أن ثمة هبوطا في معدل تنفيذ هذا البرنامج. وهناك حاجة ملحّة إلى إحراز تقدم حاسم في ميادين التجارة والمساعدة والدين الخارجي بغية تحقيق الأهداف الواردة في برنامج العمل.

٧ - ولدى تقديم تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل ألماتي (A/59/208) في إطار البند ٨٨ (ب) من جدول الأعمال، ينبغي الإشارة إلى أن البلدان النامية غير الساحلية تلاقي صعوبات كبيرة في الاضطلاع بالتنمية من جراء وضعها الجغرافي. وإلى جانب العقبات الجمركية، يراعَى أن تكالف النقل الباهظة هي التي تمنع هذه البلدان من المشاركة في التجارة الدولية، كما أنها تلغي احتمالات التنمية إزاء تقليلها لعائدات الصادرات وزيادتها لأسعار السلع المستوردة. وهذه البلدان لا تستطيع إطلاقا أن تجتذب رؤوس الأموال الخاصة، بالإضافة إلى ذلك، فهي مضطرة إلى ممارسة تكاليف مرتفعة فيما يتصل بالعمليات التجارية. وفي ضوء هذا، فإن البلدان غير الساحلية تُعدّ من أشد البلدان فقرا من بين البلدان النامية، فمعدلات نموها هزيلة، كما أن حالتها الاجتماعية تبعث على القلق بصورة متزايدة. والركود الاقتصادي يفسّر إخفاق التنمية البشرية. وهذه البلدان لا تستطيع الاعتماد على صادراتها أو على الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي، فإنها مكرهة على الاستناد إلى المساعدة الإنمائية الرسمية. وعلى الرغم من زيادة المساعدة المقدمة إلى هذه البلدان، فإنها تستخدم في الكثير من الأحيان في تناول الاحتياجات الأكثر إلحاحية، مما يفضي إلى احتمال إهمال الهياكل الأساسية الاقتصادية، وخاصة شبكات النقل والاتصال مما يُعدّ ضروريا للنهوض بالتجارة.

٨ - وبغية الإسراع في تنفيذ برنامج عمل ألماتي، الذي يرمي إلى تشجيع التعاون في حقل النقل العابر بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر، قامت هيئات الأمم

المتحدة بوضع خطة للتطبيق تتضمن عددا من التدابير الفورية. وهذه التدابير تتمثل في تحديد الحلقات الرئيسية الناقصة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية؛ والقيام على الصعيد دون الإقليمي ببدء المشاريع ذات الأولوية في مجال تنمية الهياكل الأساسية وتيسير التجارة؛ وتشجيع إنشاء مجالس وطنية لتسهيل النشاط التجاري؛ والترويج للانضمام للاتفاقيات الدولية المتعلقة بالنقل والتجارة فيما يتصل بالمرور العابر.

٩ - واللجان الإقليمية تضطلع بدور هام في هذا المضمار. ومن ثم، فإن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي قد شجعت إبرام الاتفاق الحكومي الدولي المتعلق بشبكة الطريق الرئيسي الآسيوي، الذي سيتضمن شبكة من ١٤٠ ٠٠٠ كيلومتر من الطرق التي تصل بين جميع بلدان المنطقة، إلى جانب إتاحته لخروج هذه البلدان من عزلتها. واللجنة الاقتصادية لأفريقيا قد وضعت برنامجا يتعلق بسياسة النقل في المنطقة الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، حيث يشمل هذا البرنامج خطة عمل من شأنها أن تسمح بمراقبة الممارسات غير السّويّة أثناء المرور في ممرات النقل العابر؛ وتنظيم شؤون الأمن بالموانئ والطرق؛ وتنسيق وثائق النقل العابر؛ وتعزيز قدرات المتخصصين في تخطيط عمليات النقل. واللجنة الاقتصادية لأوروبا تواصل تقديم المساعدة التقنية للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر بآسيا الوسطى، إلى جانب تشجيع الاتفاقيات الدولية الخاصة بتجارة النقل العابر، وذلك من خلال بيان مزايا الانضمام إلى هذه الصكوك مع التعريف على نطاق واسع بأساليب هذا الانضمام. ومن خلال العمل على أصعدة متعددة، يلاحظ أن البنك الدولي يبذل قصاراه، من ناحية أولى، مع منظمة الجمارك العالمية، بهدف تحسين وتنقيح الإجراءات الجمركية، كما أنه يتولى، من ناحية ثانية، توفير المساعدة اللازمة في مجال تحديد وتنمية الهياكل الأساسية وتنظيم المرور العابر وتيسير عمليات عبور الحدود وتطبيق اتفاقات المرور العابر على الصعيد الأقاليمي. ولقد قام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، من ناحية، بالبدء في ثلاثة مشاريع تتعلق بالمساعدة التقنية في ميدان وضع وتنفيذ حلول إقليمية في بعض ممرات النقل العابر بأمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا.

١٠ - ولقد قام الأمين العام، في تقريره، بصياغة توصيات عديدة تتعلق، بصفة خاصة، بتوسيع نطاق الوصول إلى الأسواق وتعزيز الهياكل الأساسية والأنظمة والأطر المؤسسية؛ والنهوض بتعاون أكثر وثاقة بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر المجاورة لها بمساعدة التجمّعات الاقتصادية الإقليمية ومن خلال الاتفاقات الثنائية؛ وإصلاح سياسة المرور العابر بهدف تخفيض التكاليف عن طريق تسويق وتحرير خدمات النقل؛ وزيادة المساعدة المالية المخصصة لهذه البلدان وبلدان المرور العابر مع استثمار حصة أكبر قدرا من هذه المساعدة في مجال الهياكل الأساسية؛ وتنظيم الأنشطة ذات الصلة على يد البلدان نفسها، بمؤازرة المجالس الوطنية المعنية بتيسير التجارة، والتي تضم الجهات المتدخّلة الرئيسية بالقطاعين العام والخاص، بهدف دراسة المسائل المتصلة بتهيئة نظام فعال لتسهيل التجارة والنقل العابر وتزويد هذه البلدان بمساعدة تقنية تتسم بمزيد من الأهمية والتناسق من قبل هيئات الأمم المتحدة؛ ومن الملاحظ، في هذا الصدد؛ أن الأمين العام قد طالب المانحين بتقديم تبرعات للصندوق الاستئماني الذي أُنشئ من أجل تيسير تطبيق برنامج عمل مؤتمر ألماتي ومتابعته.

١١ - **الرئيس:** قال إن برنامج عمل بروكسل يحث على الاضطلاع بعمل يستند إلى الكائن البشري، وأن ثمة استفسار للممثل السامي عما إذا كان ينبغي، بالتالي، للبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأقل نموا أن توفّق استراتيجيتها المتعلقة بالحدّ من الفقر حسب الأهداف الإنمائية للألفية،

وخاصة تلك الأهداف المتصلة بالكائن البشري (تقليل أعداد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، والوصول إلى المياه، وتخفيض معدّل الوفيّات).

١٢ - **السيد شودهري** (وكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية): قال إن الالتزام الأول من الالتزامات السبعة التي أعلنت في بروكسل يشدّد على الكائن البشري، وهذا عاملٌ جدير بالمراعاة من قبل البلدان عندما تستهدف القضاء على الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية والاضطلاع بنهضة اقتصادية. وتقرير الأمين العام يورد وصفا لجميع العقبات التي تواجهها أقل البلدان نموا، والنتائج التي حققتها هذه البلدان، والدعم الذي تتلقاه أو تنتظر تلقيه من المجتمع الدولي. وحيث أن الأهداف الإنمائية للألفية قد سبق إدماجها في برنامج عمل بروكسل، الذي اعتُمد بعد عام واحد من انعقاد مؤتمر قمة الألفية، فإن تطبيق برنامج العمل يستند إلى تحقيق هذه الأهداف الإنمائية للألفية. ومن الواجب بالتالي على كافة البلدان الأقل نموا أن تراعي هذه العلاقة المتبادلة لدى وضع ورقاتها الاستراتيجية المتعلقة بالحد من الفقر. وبعض البلدان التي وضعت هذه الوثائق قد راعت تلك العلاقة، في حين أن ثمة بلدانا أخرى قد أغفلتها. ومكتب الممثل السامي يبذل كل جهده حتى تقوم جميع البلدان، على نحو منتظم، بأخذ هذه العلاقة في الاعتبار.

١٣ - **الرئيس:** تساءل عن دور اللجان الإقليمية في سياق برنامج عمل ألماتي، وعن كيفية تعزيز هذا الدور.

١٤ - **السيد شودهري** (وكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية): قال إن برنامج عمل ألماتي يعلّق أهمية كبيرة على دور اللجان الإقليمية، وأن مكتب الممثل السامي يتعاون بصورة وثيقة مع هذه اللجان. وهذه اللجان تقوم، هي والمنظمات دون الإقليمية بأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، بالعمل على نحو نشط على تنفيذ برنامج عمل ألماتي. وبوسع كافة هذه المنظمات أن تضطلع، في المؤتمر الذي سينظّمه مكتب الممثل السامي في عام ٢٠٠٥، بتنسيق دعمها لصالح البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر. ومن المنتظر من المانحين أن يشهدوا هذا المؤتمر، وبالتالي، فإنه يجب على جميع هذه المنظمات أن تقدم إليه اقتراحات محددة.

١٥ - **السيد المحمود** (قطر): تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن أقل البلدان نموا تشكل أضعف فئة بالمجتمع الدولي، فمعدل نموها أشد المعدلات انخفاضا من بين البلدان النامية، وإذا كانت هذه البلدان الأقل نموا مسؤولة، بالدرجة الأولى، عن تنميتها، فإنه يتعين على المجتمع الدولي أن يساند جهودها. وزعماء العالم، الذين شاركوا في مؤتمر قمة الألفية لعام ٢٠٠٠ قد أقروا بهذه المسؤولية، كما أنهم قد تعهدوا بالوفاء بالاحتياجات التي تنفرد بها هذه البلدان؛ وإن كان لا بد أن يلاحظ أن تطبيق برنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا، الذي اعتُمد منذ ثلاث سنوات، لم يأت بالنتائج المتوخاة. ومن ثم، فإن الهدف، الذي يتمثل في قيام الشركاء الإنمائيين بتكريس نسبة تتراوح بين ٠,١٥ في المائة و ٠,٢٠ في المائة من ناتجهم المحلي الإجمالي من أجل المساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا، لا يزال بعيدا عن التحقيق. والأفضليات التجارية الممنوحة لهذه البلدان لم تُطبَّق بعد على نحو كامل، وذلك من جراء العقبات غير الجمركية بصفة خاصة، كما أن الإعانات المالية للصادرات التي تمارسها بعض البلدان المتقدمة النمو تمنع أقل البلدان نموا من المشاركة بصورة تامة في التبادلات الدولية. وهذه البلدان الأقل نموا لا تزال، علاوة على ذلك، تنوء تحت عبء الدين، الذي يؤدي إلى إضعاف

الحماية الاجتماعية ومفاقمة الصراعات والمساهمة في تفشي وباء الإيدز/السيدا.

١٦ - ومن الواجب إذن أن يُضطلع بتطبيق نتائج المناقشات الرفيعة المستوى للدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٤ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، حيث طالب المجلس بتهيئة بيئة مواتية لدى أقل البلدان نموا، وحشْد الموارد من أجل تنفيذ برنامج عمل بروكسل. ومجموعة الـ ٧٧ والصين تنوي، في هذا السياق، أن تقدم مشروع قرار يتضمن دراسة وسائل التعجيل بإعمال برنامج العمل من أجل التمكن من بلوغ أهدافه في الآجال المحددة.

١٧ - وبالإشارة إلى البند ٨٨ (ب) من جدول الأعمال، يلاحَظ أن البلدان النامية غير الساحلية لا تزال تواجه عقبات هيكلية تحول دون وصولها للأسواق العالمية، وذلك على الرغم من التقدم التكنولوجي المحرز في مجال النقل. وعلى سبيل المثال، تقع كازاخستان على بُعد ٣ ٧٥٠ كيلومترا من البحر، أما تشاد والنيجر وزامبيا وزمبابوي فإنها تقع على مسافة تزيد عن ٢ ٠٠٠ كيلومتر، والوقت الذي يستغرقه نقل بضائع هذه البلدان نقلا عابرا خلال بلدان أخرى في غاية الطول، والتكلفة المرتفعة للنقل التي تترتب على ذلك تجعل بضائعها أقل تنافسية. ومن رأي الأونكتاد أن البلدان النامية غير الساحلية تكرّس حصة أكبر حجما من عائداتها التصديرية كيما تشدد تكاليف خدمات النقل والتأمين. وذلك بالقياس إلى الحصة التي تخصّصها سائر البلدان في هذا الغرض.

١٨ - ومن أجل معالجة هذه المشاكل، التي تقلل من نمو البلدان النامية غير الساحلية على الصعيد الاقتصادي، يجب تطبيق برنامج عمل ألماتي بكامله. ومن الحريّ بالمجتمع الدولي، بصفة خاصة، أن يساعد هذه البلدان وبلدان المرور العابر على التزوّد بنظم فعالة لتيسير عمليات النقل والتجارة العابرة، إلى جانب تنويع ما لديها من صادرات. وينبغي لمثل هذه المساعدة أن تكون مصحوبة بمعونة تقنية مطّردة من شأنها أن تمكّن البلدان النامية غير الساحلية من تحسين هياكلها الأساسية فيما يتعلق باتصالاتها ومؤسساتها. وتنمية الهياكل الأساسية سوف تزيد من تنافسية هذه البلدان، كما أنها ستجتذب استثمارات أجنبية مباشرة جديدة، فضلا عن أشكال أخرى من الاستثمار.

١٩ - وفي ضوء الصعوبات التي تسبّبها تكاليف النقل المرتفعة وتعقّد عمليات المرور العابر، فإن البلدان النامية غير الساحلية يحق لها أن تستفيد إلى أقصى حد ممكن من التدابير التي سوف يضعها فريق التفاوض المعني بتيسير التجارة، الذي شُكِّل منذ وقت قليل. وفي هذا الشأن، تطلب مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، مرة أخرى، إلى منظمة التجارة العالمية أن تقوم على نحو سريع بإنجاز برنامج عملها الذي يتعلق بالتبادلات التجارية في البلدان الصغيرة، والذي يهم هذه البلدان بصفة خاصة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه ينبغي للمفاوضات التي تنهض بها هذه المنظمة بشأن الوصول إلى الأسواق أن تولي اهتماما خاصا للسلع التي تعني هذه الفئة من البلدان على نحو محدد، مما سبق أن طولب به من قبل برنامج عمل ألماتي وتوافق آراء سان باولو.

٢٠ - **السيد فان دن أكار** (هولندا): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشّحة له (بلغاريا وتركيا ورومانيا وكرواتيا) وبلدان عملية الاستقرار والانتساب التي تُعد بلدانا مرشّحة محتملة (ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود) وأيسلندا بوصفها عضوا بالرابطة الأوروبية للتجارة الحرة والمنطقة الاقتصادية الأوروبية. فقال إن التنمية المستدامة للبلدان الأقل نموا والبلدان النامية غير الساحلية من صميم الأنشطة الإنمائية لدى الاتحاد الأوروبي، وهي أنشطة تنبثق عن برنامج المجتمع

الدولي على صعيد التنمية وتستهدف، بصفة خاصة، تطبيق إعلان الألفية.

٢١ - وفيما يتصل بأقل البلدان نموا، يراعَى أن الاتحاد الأوروبي، الذي استضاف ببروكسل في عام ٢٠٠٠ مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، لا يزال متمسكا كل التمسك بتهيئة نظام تجاري عالمي يتسم بالانفتاح والعدالة والتنظيم والبعد عن التحيز ضد سلع هذه البلدان. ومن هذا المنطلق، قام الاتحاد في عام ٢٠٠١ بوضع تدابير تتضمن استثناء هذه السلع من الرسوم الجمركية ومن عملية التحصيص أيضا، فضلا عن قيامه، في عام ٢٠٠٤، بوضع خطة عمل تتصل بالسلع الزراعية وبمسألتي الإتّكال والفقر، مع تنظيمه مع البلدان الأفريقية لشراكة تتعلق بالقطن وتنص على عدم توخي أية تدابير تقييدية بالنسبة لاستيراد القطن وأيضا على عدم تقديم أية معونة مالية عند تصدير ألياف القطن من الاتحاد إلى الأسواق العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية المكرسة لأقل البلدان نموا، يلاحَظ أن الاتحاد الأوروبي قد بلغ الهدف المنشود، فالبلدان الأعضاء فيه تخصّص ما يتراوح متوسطه بين ٠,١٥ في المائة و ٠,٢٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي لهذه المساعدة.

٢٢ - أما بشأن البلدان النامية غير الساحلية، فإن الاتحاد الأوروبي يسلّم بأن انحصار هذه البلدان وبُعدها عن الأسواق العالمية يمثلان سببين من الأسباب الرئيسية لما يكتنفها من فقر نسبي. ومن رأي الاتحاد أنه ينبغي، من أجل تحسين حالة هذه البلدان، أن توضع نظم فعّالة للنقل، وأن تعدّل سياسات النقل العابر، وأن يُدعّم التنافس بين مختلف وسائط النقل، وأن تقدم معونة مالية وتقنية لتحسين الهياكل الأساسية وصيانة المنشآت القائمة. ومن ثم، فإن الاتحاد الأوروبي يشجع البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر على عزْو الأولوية لهذه المشاكل في خططها الإنمائية وميزانياتها، وخاصة في ورقاتها المتعلقة باستراتيجية الحد من الفقر.

٢٣ - ومن الأهداف الرئيسية لبرنامج عمل ألماتي، زيادة مشاركة البلدان النامية غير الساحلية في التجارة العالمية. والاتحاد الأوروبي على اقتناع بأن التقدم اللازم في هذا المجال سوف يتحقق في مفاوضات الدوحة، ولا سيما فيما يتعلق بالخدمات والسلع الزراعية وغير الزراعية. والشروع في وقت متأخر، بالدوحة، في إجراء مفاوضات لتيسير التجارة، مع تناول هذه المفاوضات، بالتحديد، موضوع توضيح وتحسين قواعد منظمة التجارة العالمية في ميدان النقل العابر، يوفّر بالإضافة إلى ذلك فرصة ذهبية للتفاوض بشأن الإتيان بأحكام جديدة تتعلق بهذه القواعد من أجل إفادة البلدان النامية غير الساحلية.

٢٤ - والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الإقليمي يتسمان بأهمية حاسمة فيما يتصل بتطبيق برنامج عمل ألماتي. والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تضطلع، في الواقع، بدور هام في ميدان تشجيع النشاط الاقتصادي، وخاصة فيما يتعلق بتعزيز مبادرات التعاون الإقليمي والحث على إبرام الاتفاقات اللازمة بين بلدان المرور العابر والبلدان النامية غير الساحلية. والاتحاد الأوروبي يؤيد في هذا الصدد، بكل حزم، الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بوصفها تمثل إطارا لتنمية النقل على الصعيد الإقليمي. وهو يقدم فضلا عن ذلك، في سياق اتفاقات الشراكة الاقتصادية، مساعدة مالية وتقنية من أجل وضع سياسات واستراتيجيات مستدامة، إلى جانب تهيئة هياكل أساسية وخدمات للنقل، وكذلك شبكات إقليمية متعددة الوسائط، مما من شأنه أن يفيد البلدان النامية غير الساحلية.

٢٥ - والاتحاد الأوروبي يشعر بالامتنان لمكتب الممثل السامي للأمين العام بشأن أقل البلدان نموا والبلدان النامية

غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية إزاء ما قدمه من توجيهات عند وضع خريطة الطريق المتعلقة بتطبيق برنامج عمل ألماتي. ومن الواجب أن تستفيد البلدان النامية غير الساحلية من توفير مساعدة متماسكة ومنسقة، وذلك إذا ما أُريد تطبيق هذا البرنامج بشكل كامل.

٢٦ - والاتحاد الأوروبي يؤيد البيان الوزاري للبلدان النامية غير الساحلية، الذي اعتُمد في الدورة الحادية عشرة للأونكتاد، إلى جانب الإعلان الذي أصدرته هذه البلدان في اجتماعها الأخير بنيويورك. وثمة دور هام يتعين على الأونكتاد أن يضطلع به، في إطار من التعاون الوثيق مع سائر هيئات الأمم المتحدة المختصة، فيما يتعلق بأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، ولا سيما من خلال برنامج التعاون التقني. والاتحاد الأوروبي يؤيد كل التأييد ما تبذله هيئات الأمم المتحدة من جهود في هذا المنحى.

٢٧ - **السيد ونلونغ ياو** (جمهورية الصين الشعبية): قال إن ثمة عقبات خطيرة تكتنف البلدان الأقل نموا، فيما يتصل بتنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من جراء عوامل داخلية وخارجية شتى. وإلى جانب عدم كفاية المقومات الاقتصادية لهذه البلدان وكثرة تعرّضها للأمراض الوبائية وانحصارها على الصعيد الجغرافي في بعض الأحيان، فإنه يتحتم عليها في الواقع أن تجابه ندرة شديدة للاستثمارات وللأيدي العاملة المؤهلة. ومن المحتمل لهذه البلدان، بالتالي، أن تخضع لمزيد من التهميش في فترة العولمة هذه.

٢٨ - ومن الملاحظ، علاوة على ذلك، أن البلدان المتقدمة النمو قد نهضت على الصعيد الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة وأن التجارة الدولية في نمو مستمر، ومع هذا، فإن أقل البلدان نموا قد شهدت انخفاضا في تجارتها الدولية، كما أن التدفقات الحقيقية الصافية للمساعدة الإنمائية الرسمية، بالنسبة للفرد الواحد، تتسم بمزيد من الضعف اليوم بالقياس إلى مستوياتها في التسعينات، وذلك على الرغم من أن هذه المساعدة المقدمة لصالح تلك البلدان قد تزايدت منذ عام ٢٠٠٠. وثمة حالة بالغة الصعوبة تكتنف هذه البلدان بالتالي، فهي تستزيد من الاستدانة علاوة على ذلك دون توقف، كما أنها مرغمة على مواجهة تدهور في معدلات التبادل التجاري لديها.

٢٩ - ومن أجل معالجة ذلك، قامت غالبية البلدان الأقل نموا بوضع استراتيجيات اقتصادية، كما أنها تبذل جهودا نشطة من أجل بلوغ أهداف برنامج عمل بروكسل، ولكنها لا تستطيع وحدها أن تخرج من هذا الوضع الشائك الذي يحيط بها. ومن الواجب إذن على المجتمع الدولي أن يساعد هذه البلدان في مجال مكافحة الفقر لديها وتعزيز قدراتها وتنمية اقتصاداتها.

٣٠ - ولأول مرة، قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتناول موضوع أقل البلدان نموا في مناقشاته الرفيعة المستوى المكرسة للشؤون الإنسانية، كما أنه قد أصدر بيانا وزاريا يبرز تلك الأهمية التي يعلّقها المجتمع الدولي على مشاكل هذه البلدان. والوفد الصيني يرحّب بهذا البيان، كما أنه يطالب البلدان المانحة المتقدمة النمو بالقيام، على نحو فعلي، بتخصيص ما يتراوح بين ٠,١٥ في المائة و ٠,٢٠ في المائة من عائداتها الوطنية الإجمالية من أجل المساعدة الإنمائية الرسمية المرصودة لصالح أقل البلدان نموا، بأسرع ما يمكن، وذلك وفقا لبرنامج عمل بروكسل. ومن الواجب أيضا على البلدان المتقدمة النمو أن تزيد من تخفيف ديون هذه البلدان، ولا سيما ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالاستدانة، حتى تتمكن من تكريس مواردها الهزيلة لصالح التنمية، وأن تقدم معاملة تفضيلية للسلع التصديرية الرئيسية لهذه البلدان، وخاصة سلعها الزراعية، وأن تساعد أقل البلدان نموا على التكامل في النظام التجاري المتعدد الأطراف مع الاستفادة منه.

٣١ - والتدابير التجارية التفضيلية، التي اتخذتها البلدان المتقدمة النمو لصالح أقل البلدان نموا، قد تفضي إلى تهيئة فرص العمالة وتحقيق الإيرادات بهذه البلدان، مما قد يخفّف بالتالي من مشاكل التنمية، ولكن هذه البلدان الأقل نموا ليست لديها الموارد اللازمة للاستفادة من هذه الآليات، ومن ثم، فإنها لن تنتفع بها إلا على نحو ضئيل. ومن المتعين على المجتمع الدولي إذن أن يساعدها في استغلال هذه التدابير على نحو كامل، من خلال تزويدها بمساعدة تقنية ومعاونتها في تعزيز قدراتها. ويجب كذلك على البلدان المتقدمة النمو أن تشجع مؤسساتها على الإمعان في الاستثمار في أقل البلدان نموا، حتى يستفيد المزيد من هذه البلدان من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

٣٢ - وما فتئت الحكومة الصينية تساند دائما تلك المطالب والمقترحات المشروعة لأقل البلدان نموا في ميدان مكافحة الفقر والقيام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي تساعد هذه البلدان بقدر الإمكان. وخلال الخمسين عاما الماضية، وفّرت الحكومة شتى أنواع المساعدة التقنية، ومساعدات نقدية كذلك، لعدد كبير من بينها، كما أنها قد أعانتها في تنفيذ ما يزيد على ٨٠٠ مشروع رئيسي في قطاعات الزراعة والمنسوجات والطاقة والنقل، إلى جانب قطاعي المستشفيات والتعليم. وبالإضافة إلى ذلك، قامت الحكومة بتقليل أو إلغاء دين ٣١ من البلدان الأقل نموا بأفريقيا، وكذلك الدين الواقع على كاهل العديد من هذه البلدان بآسيا، فضلا عن تقديمها لمساعدة نشطة لهذه البلدان فيما يتصل بتنمية الموارد البشرية، ولقد شرعت، هي وأقل البلدان نموا بأفريقيا، في مفاوضات ترمي إلى إعفاء بعض منتجات هذه البلدان من الرسوم الجمركية.

٣٣ - ومنذ قيام الجمعية العامة باعتماد برنامج عمل ألماتي، في عام ٢٠٠٣، وهيئات الأمم المتحدة تضطلع بالكثير من أجل نشر هذا البرنامج ووضع المبادئ اللازمة لتطبيقه. ومن رأي الصين، فيما يتصل بتطبيق هذا البرنامج، أنه يجب على جميع الأطراف المشاركة، التي تتمثل أساسا في البلدان المانحة المتقدمة النمو وهيئات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر، أن تضطلع بتجميع جهودها، والصين ترحب، في هذا الصدد، بالتدابير المتخذة من قبل هذه البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر من أجل القيام على نحو مشترك بتنمية خدماتها المتصلة بالنقل والمرور العابر. ومن المأمول فيه، علاوة على ذلك، أن تنهض البلدان المانحة المتقدمة النمو والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية بتزويد هذه البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر بما ستحتاج إليه من موارد مالية وبشرية وتقنية في ميدان بناء مسالك المرور العابر.

٣٤ - والصين بلدٌ من بلدان المرور العابر النامية، ومن ثم، فإنها تدرك تلك الصعوبات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية. وهي تساعد هذه البلدان في تنميتها الاقتصادية، ولا سيما عن طريق تعاونها معها بشأن الخطط التجارية والاقتصادية والتقنية، إلى جانب تزويدها بخدمات النقل والمرور العابر في إطار شروط تتسم بالمساواة وعلى أساس من تبادل المنافع.

٣٥ - وتمكين كافة البلدان، وخاصة النامية منها، من تحقيق التنمية ما فتئ دائما من الأهداف الرئيسية لدى الصين على صعيد التنمية. ومن خلال استمرار الصين في الانفتاح على العالم الخارجي وفي التنمية الاقتصادية، فإنه سيصبح في وسعها أن تقدم مزيدا من المساعدة إلى البلدان النامية، وأن تمعن في مساهمتها في تنميتها اقتصاديا واجتماعيا، ولا سيما تلك البلدان الأقل نموا والبلدان النامية غير الساحلية.

٣٦ - **السيد أهو - غليلي** (بنن): تحدث باسم مكتب تنسيق أقل البلدان نموا، فقال إنه، بعد اعتماد برنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا،

يلاحظ أن مستوى تنفيذه لا يزال بالغ الانخفاض. وينبغي أن تُتخذ التدابير اللازمة للتعجيل بهذا التنفيذ، وذلك إذا أُريد بلوغ الأهداف المحددة لأقل البلدان نموا وشركائها الإنمائيين في نهاية العقد. ومن المستحسن، في هذا السياق، أن يقوم المجتمع الدولي بتوجيه جهوده نحو وضع مجموعة من التدابير المحددة، بهدف مراعاة التعهدات التي اتُفق عليها في إطار برنامج عمل بروكسل. وبوسع الأمين العام، في هذا الصدد، أن يحدد وكالات رائدة بالنسبة لكلٍّ من الالتزامات السبعة الواردة في برنامج العمل، وذلك بغية حشد جهود الشركاء في التنمية داخل قطاعات بعينها، بهدف تنفيذ البرنامج، وذلك على غرار اجتماعات الموائد المستديرة التي ينظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن برامج التنمية على الصعيد الوطني. ومن المناسب أيضا أن تتخذ التدابير اللازمة للدعوة لعقد اجتماعٍ للبحث في منتصف المدة بشأن تطبيق البرنامج، من أجل تزويده بزخم إضافي.

٣٧ - وإلى حين القيام بهذا، يلاحَظ أن الاجتماع الرفيع المستوى الذي سيُكرّس في عام ٢٠٠٥ من أجل الاضطلاع في منتصف المدة بدراسة مدى تطبيق الأهداف الإنمائية للألفية سوف يسمح أيضا بتحديد مستوى التقدم المحرز في مجال الاستجابة لشواغل البلدان الأقل نموا. وثمة ضرورة حتمية، بالإضافة إلى ذلك، لمسألة مشاركة مراكز اتصال أقل البلدان نموا في بحث مدى إعمال برنامج العمل في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومن الواجب على الأمين العام، في هذا الشأن، أن ينفذ الأحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ٢٨/٥٨، وأن يتأكد من مشاركة الوفود المعنية بالفعل.

٣٨ - **السيد سترومين** (النرويج): قال إن الناتج المحلي الإجمالي لأقل البلدان نموا آخذ في التزايد، ولكن هدف النمو بنسبة ٧ في المائة، الذي ورد ببرنامج عمل بروكسل فيما يتعلق بهذه البلدان، لا يزال بعيدا عن التحقق. ولقد ذكر الأمين العام في تقريره (A/59/94) أن عدد مَن يعيشون في سياق فقر مدقع بالبلدان الخمسين الأقل نموا، أي ٣٣٤ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠، قد يرتفع إلى ٤٧١ مليون نسمة في عام ٢٠١٥، إذا ظل الاتجاه الحالي دون تغيير.

٣٩ - وفي مواجهة هذا التهديد، يجب على أقل البلدان نموا أن تضع سياسات رشيدة، وأن تتبع طرقا سليمة في مجال إدارة الشؤون على كافة الأصعدة، وأن تكافح الفساد، وأن تحسّن هياكلها الأساسية، من أجل التنمية والقضاء على الفقر، ولكن يجب أيضا على البلدان المانحة أن تساعد هذه البلدان فيما تبذله من جهود. ومن الواضح، في الواقع، أن أقل البلدان نموا بحاجة إلى مساعدة مطّردة على صعيد التنمية، إلى جانب تخفيف ديونها، وتوسيع نطاق وصولها إلى الأسواق، وذلك من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ومقاصد برنامج عمل بروكسل. وفيما يتعلق بالنرويج، يراعَى أنها قد جعلت أقل البلدان نموا بمثابة البلدان المستهدفة على نحو تفضيلي بمساعدتها الإنمائية الرسمية، كما أن البلدان الرئيسية المشاركة لها تتمثل في هذه البلدان الأقل نموا كذلك. ولقد تجاوزت النرويج، منذ وقت طويل، ذلك الهدف الذي يتضمن تكريس ٠,٢ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي من أجل المساعدة الإنمائية الرسمية لصالح هذه البلدان، التي استفادت أيضا في عام ٢٠٠٣ من نسبة ٤٢ في المائة من هذه المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة على الصعيد الثنائي.

٤٠ - وفيما يخص البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، يراعَى أن ثمة ١٥ بلدا منها بلغت نقطة الإنجاز المتوخاة في المبادرة المتعلقة بهذه البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وأن ٢٧ بلدا منها تستفيد في الوقت الراهن من تخفيف كبير في ديونها في إطار المبادرة، التي أتاحت بالتالي بلوغ نتائج محددة. ومن الواجب أن يُستمر الآن في كفالة تمويل هذه المبادرة، مع العمل على جعل مستوى مديونية أقل البلدان النامية أيسر مقبولية.

٤١ - والبلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا، بحاجة إلى الوصول إلى الأسواق على صعيد أوسع نطاقا من أجل تجنب المديونية والوصول إلى التنمية المستدامة. والنرويج تشارك على نحو نشط في الجهود المبذولة في هذا السبيل، وهي تسمح منذ عام ٢٠٠٢ بوصول منتجات أقل البلدان نموا إلى أسواقها، خارج نطاق الإعفاءات الجمركية وخارج نطاق الحصص أيضا. وعلى البلدان النامية الأكثر تقدما أن تقوم، هي أيضا، بزيادة وصول هذه المنتجات إلى أسواقها، مع الالتجاء على نطاق واسع إلى نظام الأفضليات التجارية المعمم، الذي يشكل وسيلة هامة من وسائل التعاون والتجارة فيما بين بلدان الجنوب.

٤٢ - والنرويج تساند بقوة إطار المساعدة التقنية المتكامل الذي يتصل بالتجارة التي تستهدف أقل البلدان نموا، وبرنامج المساعدة التقنية المتكامل والمشترك لصالح البلدان الأفريقية، وشتى صناديق المساعدة التقنية التابعة للأونكتاد ومركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية، التي ترمي إلى تنمية القدرات الإنتاجية والتصديرية لأقل البلدان نموا، ومساعدة هذه البلدان في تهيئة مزيد من فرص العمالة وحل مشكلة العرض على نحو يتسم بالتناسق والتماسك.

٤٣ - وعلى البلدان النامية أن تضع إطارا مستقرا وقابلا للتنبؤ على صعيد تنمية القطاع الخاص واجتذاب الاستثمارات. وفي هذا المضمار، يلاحَظ أن بعض البلدان الأقل نموا قد تمكّن من زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولكن بلدانا أخرى عديدة منها لم تستطع التقدم في هذا المنحى. ومع هذا، فقد جاء في تقرير الأمين العام أن الغالبية من أقل البلدان نموا قد اضطلعت بتحديث قوانينها المتعلقة بالاستثمار، كما أنها اتخذت تدابير حافزة من شأنها أن تسمح باجتذاب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

٤٤ - **السيد شودهري** (بنغلاديش): قال إن من المؤكد أنه، على الرغم من حدوث رخاء عالمي لم يسبق له مثيل، فإن الفقراء يتزايدون ضعفا؛ كما أن ثمة تهميشا مطّردا لـ ٧٠٠ مليون نسمة تعيش في أقل البلدان نموا. ومع ذلك، فإن هذه البلدان تبذل جهودا ضخمة من أجل الوفاء بتعهداتها.

٤٥ - وبنغلاديش كانت قد تعرّضت لخراب الحرب في عام ١٩٧١، وهو عام حصولها على استقلالها؛ ولكنها قد قامت، منذ ذلك الوقت، بتحقيق تقدم كبير، ولقد بلغت اليوم معدّل قيد بالمدارس الابتدائية يُعد من أعلى المعدلات في البلدان النامية، كما أنها قد خفّضت معدّل وفيات الأطفال بنسبة النصف أثناء العشرين عاما الأخيرة. وكذلك تعرّض نمو السكان للتقليل في وقت قياسي. وهذا النجاح يرجع إلى مجموعة حصيفة من الاستراتيجيات الاجتماعية - الاقتصادية، وإدارة رشيدة على صعيد الاقتصاد الكلي، واستخدام مناسب للمعونة الخارجية، إلى جانب وضع سياسات مواتية للاقتصاد السوقي والمؤسسات الديمقراطية، وظهور مجتمع مدني دينامي، وبصفة خاصة، صياغة مفاهيم محلية ابتكارية، من قبيل القروض الصغيرة والتعليم غير التقليدي. والنتائج المتحققة في القطاع الاجتماعي لا يمكن الاحتفاظ بها، مع هذا، دون توفر مستوى مناسب من التنمية الاقتصادية. ومن رأي البنك الدولي أن بنغلاديش من البلدان النادرة، من بين أقل البلدان نموا، التي توجد أمامها فرص قوية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من الآن وحتى عام ٢٠١٥؛ ولقد بلغت بالفعل بعضا من هذه الأهداف، ولكن إعمال الهدف المتعلق بالحد من الفقر المرتبط بالدخل يخضع لعوامل خارجية، مثل المساعدة والتبادلات.

٤٦ - وبوسع المساعدة الخارجية أن تنهض بدور حاسم في تعزيز قدرات أقل البلدان نموا. وثمة أهمية قصوى، بالتالي، لقيام شركاء هذه البلدان بتخصيص نسبة ٠,١٥ في المائة من

ناتجها المحلي الإجمالي من أجل فئة البلدان هذه، مما سبق لهم أن تعهدوا به. ورؤوس الأموال الأجنبية الخاصة، المقدمة على المدى الطويل، تضطلع بدور تكميلي وتيسيري في مجال تعزيز قدرات الإنتاج المحلية، حيث أنها تشجع نمو الصادرات وعمليات نقل التكنولوجيات والصلاحيات، وتهيئة فرص العمالة، والقضاء على الفقر. ومن الوسائل الأكثر فعالية لمساعدة البلدان الأقل نموا، العمل على إدخال استثمارات أجنبية مباشرة في هذه البلدان.

٤٧ - وثمة إمكانية كبيرة لتحويل السكان إلى موارد ما. فهناك فئة كبيرة من سكان بنغلاديش تعمل بالخارج، وهي تسهم من هذا المنطلق، وعن طريق إرسال الأموال، في التنمية الاقتصادية للبلد. وفي هذا السياق، يمكن للشركاء الإنمائيين أن يقوموا، من ناحيتهم، ببحث سبل تشغيل اليد العاملة المؤهلة وشبه المؤهلة التي تتأتى من أقل البلدان نموا، مما يفضي بالتالي، على نحو مؤقت، للحد من شحة الموارد بهذه البلدان.

٤٨ - وبنغلاديش ليست من البلدان المثقلة بالديون، ومع هذا، فإنه يتعين عليها أن تكفل خدمة دينها، مما يشكّل استنزافا هاما لمواردها. وإلغاء ديون أقل البلدان نموا من شأنه أن يحرر من الموارد ما يمكن استخدامه في تعزيز قدرات هذه البلدان على الإنتاج. ومشكلة الدين الخطيرة، التي تواجه هذه البلدان، تتطلب حلا شاملا.

٤٩ - وأقل البلدان نموا مصممة على تحسين نوعية حياة سكانها، ولكنها تعترف، رغم توصلها إلى بعض النتائج، بأن الطريق ما زال طويلا أمامها. ومن العقبات الرئيسية، شحة الموارد. ولقد قام المجتمع الدولي، من جانبه، بالتعهد بعدد من الالتزامات في إطار مفهوم الشراكة، ومن المتعين عليه أن يفي بها.

٥٠ - **السيدة مامادوفا** (أذربيجان): قالت إنها تؤيد التوصيات الواردة في التقرير المتعلق بتنفيذ برنامج عمل ألماتي. وثمة شعور بالارتياح إزاء ما يتسم به برنامج العمل هذا من طابع عملي، وكذلك إزاء وضع خريطة الطريق التي من شأنها أن تتيح إقامة الشراكات بهدف تطبيق هذا البرنامج، ومن الجدير بالترحيب، تلك الجهود المنجزة على يد الممثل السامي وفريقه.

٥١ - وعلى الرغم من تباين آثار الافتقار إلى السواحل على الصعيدين الإقليمي والوطني، فإن من الملاحظ أنه لا توجد اختلافات ما فيما يتصل بالمخاطر والحلول ذات الصلة، وذلك بالنسبة لكافة البلدان المعنية. وتزايد المسافات والإتكال الذي يرتبط بضرورة عبور إقليم دولة أخرى من المشاكل الثابتة التي تؤدي إلى تقليل تنافسية البلدان غير الساحلية، ووقف نموها وتنميتها إلى حد كبير، والقيام، في نهاية المطاف، بتعويق تكاملها في الاقتصاد العالمي. وهاتان المشكلتان تتوقفان أيضا على الهياكل الأساسية والتنظيمات الإدارية ببلدان أخرى. وثمة تدابير نافعة، في هذا الصدد، تتضمن إبرام اتفاقات تجارية ثنائية، وتبسيط إجراءات عبور الحدود، وإنشاء مجالس لتيسير التجارة، ومن الواجب أن يُتابع التعاون الإقليمي في هذا الميدان. والعلاقات الودية فيما بين الدول تشكل شرطا مسبقا أساسيا لحُسن مسيرة عمليات النقل والتكامل الإقليمي والتجارة.

٥٢ - وأذربيجان تسعى بنشاط إلى إقامة ممرات للنقل، ومن بينها ممر النقل بين أوروبا والقوقاز وآسيا الذي يشغل مكانة هامة. وفي سياق مشروع هذا الممر، تتخذ أذربيجان تدابير هادفة من أجل تهيئة ظروف مواتية للنقل العابر، مما من شأنه أن يفضي إلى زيادة الأنشطة التجارية.

٥٣ - وأذربيجان تشارك أيضا في شبكة النقل بين الشمال والجنوب، التي قد تحقق وصولا مباشرا إلى البحر. ومع هذا،

ومن جراء نزاع لم يُحل بعد مع أرمينيا، وبسبب مطالبات إقليمية من هذا البلد المجاور، حيث أدت هذه المطالبات إلى احتلال سبعة أقاليم من أذربيجان، يُلاحظ أن تكلفة النقل لا تزال بالغة الإرهاق، لا بالنسبة لأذربيجان وحدها، بل بالنسبة أيضا للدول أعضاء شبكة النقل بين الشمال والجنوب. ومن هذا المنطلق، وفي ضوء المسافة التي يلزم تغطيتها، يراعَى أن ثمة حاجة إلى تدفقات مالية ضخمة لإقامة خط من الأنابيب بغية تهيئة ممر بديل من ممرات النقل العابر.

٥٤ - وأذربيجان تؤيد أنشطة اللجان الإقليمية للأمم المتحدة، وخاصة البرنامج المشترك بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي، التي بوسعها أن تدعم وتنسق من أعمال البلدان النامية غير الساحلية في المنطقة. وثمة أهمية أيضا للأعمال التي يضطلع بها الأونكتاد في مجال التعاون بشأن النقل العابر بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر بأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وثمة اقتراح من جانب أذربيجان بالاضطلاع بمبادرة مماثلة في جنوب القوقاز.

٥٥ - وأذربيجان تشجب ضعف مشاركة البلدان النامية غير الساحلية في التجارة العالمية، وتَعوُّق هذه البلدان قد يفاقم من تهميشها على صعيد التجارة الدولية والاقتصاد العالمي، ومن ثم، فإنه يتعين على المجتمع الدولي أن يساند جهودها الرامية إلى تحسين وصولها إلى الأسواق، وخاصة لدى منظمة التجارة العالمية.

٥٦ - **السيد مبوندو** (زامبيا): قال إن وفد زامبيا يؤيد البيانات التي أدلت بها قطر، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وبنن، باسم أقل البلدان نموا، ولاوس، باسم مجموعة البلدان النامية غير الساحلية.

٥٧ - وزامبيا بلد غير ساحلي، وهي من أقل البلدان نموا أيضا، ومن بين التدابير التي اتخذتها من أجل تطبيق برنامج عمل بروكسل، قيامها بتشكيل مركز تنسيق معني بالمسائل المتصلة بأقل البلدان نموا لدى وزارة المالية والتخطيط الوطني. وهي تطبق ورقة استراتيجية الحد من الفقر. واقتصاد زامبيا من أكثر الاقتصادات تحررا بالجنوب الأفريقي. وفي الوقت الذي تقوم فيه زامبيا ببذل قصاراها من أجل تنفيذ برنامج عمل بروكسل، يلاحظ أنها تنوء تحت وطأة عبء الدين الخارجي. وأسعار صادراتها الأساسية، وهي النحاس والسكر والبن، تتعرض لانخفاض مستمر بالأسواق الدولية من جراء وجود اتجاهات تجارية غير مواتية. وفي ضوء ارتفاع تكاليف النقل، يراعَى أن صادرات البلدان غير الساحلية أقل تنافسية أيضا بالسوق العالمية.

٥٨ - ولا جدال في أهمية الالتزامات السبعة الواردة في برنامج عمل بروكسل، ومن الجدير بالترحيب، أن هذا البرنامج كان موضع مراعاة من قبل هيئات الأمم المتحدة. والبلدان غير الساحلية من أشد البلدان فقرا من بين البلدان النامية، فقدراتها ضعيفة، وهي تعتمد إلى حد كبير على عدد بالغ المحدودية من السلع فيما يتصل بالصادراتا. والافتقار إلى الوصول إلى البحر والابتعاد عن الأسواق العالمية يفاقمان أيضا من فقر هذه البلدان، كما أنهما يزيدان من تكاليف نقل صادراتها وارداتها.

٥٩ - وكانت ثمة حاجة ملحّة إلى قيام المجتمع الدولي بالتسليم بمشاكل البلدان النامية غير الساحلية، مما جرى في عام ٢٠٠٣، حيث اعتُمد برنامج عمل ألماتي، الذي يتضمن تدابير ترمي بصفة خاصة إلى كفالة الوصول إلى البحر ومن البحر، إلى جانب تخفيض التكاليف، وتحسين الخدمات، كيما تصبح الصادرات أكثر تنافسية وكيما يصير تسليم الواردات أقل تكلفة.

٦٠ - **السيد بالاريزو** (بيرو): استأنف رئاسة الجلسة.

٦١ - **السيد كيتيخون** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): تحدث باسم مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، فأشار إلى تقرير الأمين العام بشأن برنامج عمل ألماتي (A/59/208)؛ وقال إنه يرحب بوضع خطة تطبيق برنامج العمل، وأن من الجدير بالتحية، مكتب الممثل السامي الذي اضطلع بالأعمال ذات الصلة. وثمة تحية أيضا للجهود التي بذلها الأونكتاد، مما ورد وصفه في التقرير. ومن الحري بالترحيب كذلك، توقيع الاتفاق الحكومي الدولي المعني بطريق آسيا، في عام ٢٠٠٤ في شنغهاي (الصين)، فهذا من شأنه أن يعطي زخما قويا للتعاون الاقتصادي والتنمية على الصعيد الإقليمي.

٦٢ - ومجموعة البلدان النامية غير الساحلية تُعرب عن امتنانها لكافة المانحين والشركاء الإنمائيين، الذين يقدمون لها مساعدتهم اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتطبيق برنامج عمل ألماتي. وهي تطالبهم أيضا بالمساهمة في الصندوق الاستئماني الذي أُنشئ من أجل تسهيل عملية متابعة تنفيذ برنامج العمل. وهي ترجو من مكتب الممثل السامي أن يستمر في تنسيق المساعدة الدولية وتشجيع تطبيق برنامج عمل ألماتي، وذلك وفقا للولاية التي أُنيطت به من قبل الجمعية العامة. ومن الواجب أن يُضطَلع بتعزيز هذا المكتب حتى يتمكن من الوفاء بمهمته على نحو فعال.

٦٣ - ووكالة التجارة والتعاون الدوليين قد أجرت مؤخرا دراسة تضمنت التشديد على أن الصعوبات التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية ترجع إلى وضعها الجغرافي، وأن هذه الصعوبات تفضي إلى مشاكل عديدة، وخاصة في المجال التجاري. وهذه البلدان تعاني، بصفة خاصة، من ارتفاع تكاليف الوصول، ومزاحمة دول المرور العابر التي تصدر نفس المنتجات، إلى جانب ضآلة تنافسيتها، وعدم قدرتها على اجتذاب المستثمرين الأجانب. وبالإضافة إلى هذه الصعوبات العديدة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية، ولا سيما تلك الصعوبة المتعلقة بتكاليف عمليات النقل، يلاحَظ أن أي تخفيض للرسوم الجمركية في إطار معاملة الدولة الأكثر رعاية، التي تطبق على أعضاء منظمة التجارة العالمية، لا يفيد البلدان النامية غير الساحلية بقدر إفادته للبلدان الحائزة لخدمات أرفع شأنا في ميدان النقل.

٦٤ - وينبغي ألا يغيب عن البال أن صادرات البلدان النامية غير الساحلية يتحتم عليها أن تُنقل بصورة عابرة من قبل بلدان ثالثة حتى يمكن تصديرها إلى البلدان المستوردة. وتكلفة ومدة النقل قد تتعرضان للارتفاع وفْق ما لدى بلد العبور من هياكل أساسية على صعيد النقل والمؤسسات والموارد البشرية. والبلدان النامية غير الساحلية عليها أن تواجه عقبات هيكلية كبيرة حتى تتمكن من الوفاء بالشروط المطلوبة على صعيد الأسواق العالمية فيما يتصل بالمرونة والانتظام. وتكلفة النقل من المعايير البالغة الأهمية عند قيام الشركات عبر الوطنية بالبحث عن بلد لأغراض الاستثمار، وبالتالي، فإن هذه الشركات تتجاهل على نحو عام البلدان النامية غير الساحلية. وغالبية هذه البلدان لا تصدّر سوى عدد ضئيل من المنتجات، التي تتسم بتقلب الأسعار على المدى القصير، وباتجاه هذه الأسعار نحو الهبوط على المدى الطويل. ومن ثم، فإن من الصعب على هذه البلدان أن تقاوم الصدمات الخارجية أو أن تعود إلى النشاط في أعقابها.

٦٥ - ولا بد من القيام، على نحو كامل، بتطبيق برنامج عمل ألماتي، وخاصة عن طريق القيام، في وقت واحد، بمساعدة البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر في وضع نظم فعالة للنقل وتيسير التجارة، مع تنويع ما لدى هذه البلدان من صادرات. ومن الواجب أيضا أن تُستكمل هذه التدابير عن طريق زيادة المساعدة التقنية، من أجل تعزيز الهياكل الأساسية لهذه البلدان في ميادين الاتصالات والمؤسسات والموارد البشرية. وينبغي لمنظمة التجارة العالمية أن تعجّل من برنامج عملها المتعلق بالتبادلات التجارية في البلدان الصغيرة، بما فيها البلدان النامية غير الساحلية. ومن

المتعين على الأطراف في المفاوضات، التي يُضطلع بها لدى منظمة التجارة العالمية بشأن الوصول إلى الأسواق، أن تولي اهتمامها بصفة خاصة إلى المنتجات التي تُعد ذات شأن لدى البلدان النامية غير الساحلية، مما سبق أن أُوصى به في برنامج عمل ألماتي وفي توافق آراء سان باولو.

٦٦ - **السيد دير كوغدا** (بوركينا فاسو): قال إن وفد بوركينا فاسو يؤيد البيانات التي أُدلي بها، على التوالي، من جانب وفد قطر، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، ووفد بنن، باسم مجموعة البلدان الأقل نموا، ووفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، باسم مجموعة البلدان النامية غير الساحلية.

٦٧ - ولقد وُضعت خريطة للطريق من قبل البلدان النامية غير الساحلية، وذلك في سياق موافقة الشركاء المعنيين بتنفيذ برنامج عمل ألماتي. وعقب مفاوضات طويلة على يد بنن، تمكنت مجموعة البلدان الأقل نموا من تحقيق قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتوصية الجمعية العامة بوضع قرار يتصل بصياغة استراتيجية انتقالية مُيسّرة للبلدان الخارجة من قائمة البلدان الأقل نموا.

٦٨ - والبلدان الأقل نموا والبلدان النامية غير الساحلية تبذل قصاراها من أجل مجابهة التحديات المتعلقة بالفقر والتخلف الإنمائي، وذلك من خلال الأخذ بسبيل النمو الاقتصادي والتنافسية وتعزيز إدارة الشؤون على نحو ديمقراطي. ومع ذلك، فإن هذه البلدان لا تستطيع وحدها أن تتغلب على نقاط الضعف الهيكلية التي تعوق تنميتها. وهي تفتقر إلى الموارد الضرورية اللازمة لتنفيذ مشاريعها الإنمائية. وهذا هو السبب في أنه ينبغي تمكين هذه البلدان من الاستفادة من دعم المانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف، وذلك في سياق تطبيق برنامجي عمل بروكسل وألماتي.

٦٩ - وبوركينا فاسو بلد غير ساحلي، وهي أيضا من البلدان الأقل نموا، ومن ثم، فإنها تعمل على تعزيز قاعدة شراكتها مع الشركاء الإنمائيين. وفي هذه السنوات الأخيرة، اتُخذت إجراءات عديدة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهذه الإجراءات تتناول على نحو خاص السياسة الاقتصادية، وبحث المصروفات الحكومية، ومبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر. ومع هذا، فإنه لا تزال هناك نواح للنقص فيما يتصل بهذا التعاون مع الشركاء، مما يرجع بصفة محددة إلى ضآلة تنسيق شتى التدخلات، وضعف القدرة الوطنية في مجال صياغة المشاريع والبرامج وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها.

٧٠ - وبوركينا فاسو تؤيد ما اقترحه الممثل السامي من دعوة البلدان الأقل نموا إلى إدراج الالتزامات السبعة، التي وردت في برنامج عمل بروكسل، في البرامج الإنمائية الوطنية وأطر العمل وورقات استراتيجية الحد من الفقر. وهي تؤيد أيضا ما أوصى به الأمين العام من قيام البلدان النامية غير الساحلية بتشكيل مجالس وطنية للنقل وتيسير التجارة.

٧١ - **السيد دمبيليه** (مالي): قال إن وفد مالي يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. ومما يدعو إلى الاستياء، أن أقل البلدان نموا لا تزال معرّضة للتهميش، أكثر من أي وقت مضى، في النظام الدولي، مما يُعزى إلى شدة فقر الغالبية منها، وهزال الهياكل الأساسية، وركود المساعدة الإنمائية الرسمية، واستمرار أزمة الدين الخارجي، وتقلّب أسعار السلع الأساسية، وصعوبة الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو. وإزاء هذا الوضع، قامت تلك البلدان بمضاعفة مبادراتها الرامية إلى تحسين ظروف معيشة سكانها. وفي عام ٢٠٠٢، قامت الحكومة المالية، من جانبها، باعتماد الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر، وذلك بوصفه وثيقة مرجعية لسياساتها واستراتيجياتها الإنمائية على الصعيد المتوسط الأجل. وهذه الوثيقة تستند إلى

التقرير الوطني الذي وضعه مؤتمر بروكسل، وهي تتسم بمراعاة تلك الشواغل المعرب عنها في برنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠. ومن الملاحَظ أيضا أن عملية إزالة المركزية على نطاق واسع، التي شرعت فيها الحكومة في عام ١٩٩٢، تدخل في نطاق الاتجاه نحو الاضطلاع بحكم سليم لصالح التنمية. وهذه الخطوة الطوعية تتطلب، مع هذا، مؤازرة المجتمع الدولي.

٧٢ - وفيما يتصل ببرنامج عمل ألماتي، يلاحَظ أن ثمة شعورا بالاستياء إزاء اندراج البلدان النامية غير الساحلية، على نحو عام، في صفوف البلدان الأقل نموا. والهدف الأساسي لبرنامج العمل هذا يتمثل في إقامة شراكات ترمي إلى الاستجابة لمشاكل البلدان النامية غير الساحلية، التي ترجع إلى تعذّر الوصول إلى البحر والعزلة والبُعد عن الأسواق العالمية الرئيسية، مما أسهم في تهميش هذه البلدان والحد من مستوى مشاركتها في التبادلات الدولية.

٧٣ - وبشأن مالي، يراعَى أن البُعد عن السواحل يمثل عقبة كؤودا تحول دون حصولها على ما يلزمها من إمدادات، كما أنه يفضي إلى الارتفاع المفرط لتكاليف النقل، مما يضير بتنافسية ما لديها من منتجات تصديرية ضئيلة. وهذا الوضع الجغرافي يوضح، من بين عوامل أخرى، مدى إنجراحية الاقتصاد الوطني، وخاصة في فترات الأزمات. ومالي قد أبرمت اتفاقات ثنائية في مجال النقل والمرور العابر مع البلدان الساحلية المجاورة لها. وهي قد أنفقت أيضا أموالا طائلة، من أجل تحسين الهياكل الأساسية التي تربطها بجيرانها من بلدان المرور العابر، فضلا عن تحديث وسائل الاتصال لديها.

٧٤ - وتطبيق برنامجي عمل بروكسل وألماتي يشكل ضمانا أكيدا فيما يتصل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على يد مجموعات البلدان التي تنفرد بأوضاع خاصة، ومن بينها مالي.

٧٥ - ووفد مالي يعلن مجددا كامل تأييده لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، إزاء ما يبذله من جهود. وهو يطالب مجتمع المانحين بمساندة المكتب حتى يسهم في حشد ما يلزم من دعم دولي.

٧٦ - **السيد سوناغا** (اليابان): قال إن من المؤكد أن الحد من الفقر بصورة فعلية يتطلب نهجا متعدد الأبعاد، مع استجابة هذا النهج، لا لاحتياجات الدول فحسب، بل أيضا لاحتياجات الأفراد والمجتمعات. وهذا هو السبب في قيام اليابان بتشجيع تطبيق مفهوم ''الأمن المشترك''. ولقد أنشئ، بمبادرة من اليابان، صندوق استئماني للأمن المشترك، في إطار الأمم المتحدة، حيث يمكن من خلاله مساندة مختلف المشاريع الرامية إلى مساعدة السكان في البلدان النامية. ولقد قام هذا الصندوق بسيراليون، على سبيل المثال، بمساعدة الزراع في تنمية زراعة ''أرز نيرسيكا'' وهو أرز هجين يجمع بين أفضل الخصائص المتوفرة في الأنواع الأفريقية والآسيوية. وفي بوروندي، قدمت اليابان مساعدة للأشخاص النازحين كيما يعودوا إلى إنتاج الأغذية في مجتمعاتهم المحلية.

٧٧ - واليابان ترحب بانضمام نيبال وكمبوديا إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، وهذان البلدان يشكلان أول بلدين يحصلان على عضوية هذه المنظمة، من بين البلدان الأقل نموا. ولقد تيسّر انضمام هذين البلدين من خلال الإطار المتكامل للمساعدة التقنية التي تتصل بالتجارة والتي تستهدف أقل البلدان نموا، وهذا الإطار يعمل بصفة خاصة على مساعدة البلدان في توسيع نطاق مشاركتها في الاقتصاد العالمي. ومن اللائق بالنظام التجاري العالمي أن يكون أكثر انفتاحا، وأن يراعي تطلعات أقل البلدان نموا، وأن يتيح لهذه البلدان أن تستفيد من مزايا العولمة. ومن هذا المنظور، يراعَى أن دخول هذين البلدين إلى منظمة التجارة العالمية يشكل خطوة هامة إلى الأمام.

٧٨ - وبالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية، يلاحَظ أنه قد أحرز تقدم كبير نحو بلوغ أهداف برنامج عمل ألماتي. واليابان ترتبط على نحو نشط بالجهود التي تبذلها هذه البلدان من أجل تطبيق البرنامج، والحوار المسمى ''آسيا الوسطى بالإضافة إلى اليابان''، الذي شُرِع فيه مؤخرا، من شأنه أن يسهم أيضا في تطبيقه.

٧٩ - وفي سياق المناقشات الجارية بشأن البلدان النامية غير الساحلية، توجد أهمية للتشديد على أن القضاء على العوائق التي تعترض سبيل التجارة الخارجية يقتضي، دون محالة، تطوير الهياكل الأساسية. وبغية كفالة القيام، على نحو فعال، بتطبيق إجراءات تنظيم عبور الحدود واجتياز الجمارك، ينبغي أن توضع قواعد سويّة متماسكة. ومن الواجب أيضا أن يشجع التعاون الإقليمي حتى تتمكن هذه البلدان وبلدان المرور العابر من تكوين شراكات ذات نفع متبادل بهدف حفز النمو الاقتصادي.

٨٠ - واليابان تسلّم بأن التحديات التي تواجه هذه البلدان تتطلب اهتماما وجهودا خاصة من قبل المجتمع الدولي. وهي لا تزال مصممة، من ناحيتها، على التعاون معها من أجل تحسين الوفاء باحتياجاتها.

٨١ - **السيد أوان** (مدير برنامج الأونكتاد الخاص بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية): قال إن من دواعي الاستياء، إنه عقب ٣٠ عاما من إيلاء مركز خاص لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن هذه البلدان والدول لم تشهد تحسنا اقتصاديا واجتماعيا في أحوالها.

٨٢ - وتقرير الأونكتاد بشأن أقل البلدان نموا لعام ٢٠٠٤ لا يزال بمثابة منشور منظومة الأمم المتحدة الوحيد المكرس، على نحو شامل، لمشاكل التنمية بهذه البلدان والمناظير المتعلقة بها في هذا الميدان. وهو يتضمن تحليلا متعمقا للروابط القائمة بين التجارة الدولية ومكافحة الفقر، كما أنه يساهم بالتأكيد في زيادة تفهم الصعوبات التي يتعين على أقل البلدان نموا أن تتغلب عليها من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. والتقرير يحتوي على ثلاث رسائل أساسية. فمن ناحية أولى، يجب القيام، في ضوء استمرار تخلّف هذه البلدان على صعيد التنمية، ببذل جهود خاصة من أجل الحد من الفقر؛ كما يجب، بعد ذلك، التسليم بأن السياسات الحالية المطبّقة على الصعيدين الوطني والدولي لا تكفي لمواجهة التحديات القائمة؛ كما أن من الممكن، في نهاية الأمر، أن تحدد خيارات بنّاءة تستند إلى العمليات الوطنية والعالمية القائمة، وتجعل من التجارة الدولية آلية تتسم بالمزيد من الفعالية فيما يتصل بالتنمية والحد من الفقر.

٨٣ - والأداء الاقتصادي لأقل البلدان نموا، خلال السنوات الأخيرة، لم يكن ديناميا بالقدر الذي يكفي لتقليل وطأة الفقر في غالبية هذه البلدان. وثمة سبعة بلدان فقط، من أقل البلدان نموا، هي التي بلغت معدل الحد الأدنى من النمو الحقيقي، الذي يصل إلى ٧ في المائة، والذي يُعد ضروريا لتحقيق هذه الغاية. وفي معظم هذه البلدان، يلاحَظ أن الفقر قد ظل على حاله أو أنه قد تعرَض للتزايد. وإذا استمر هذا الاتجاه قائما، فإن عدد مَن يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم سيصل إلى ٤٧١ مليون نسمة في عام ٢٠١٥. ولم تعد هناك غرابة إذن في وجود مؤشرات اجتماعية لا تبعث على تشجيع يُذكر، أو في اكتناف غالبية البلدان الأقل نموا بصعوبات جمّة في محاولاتها لبلوغ أهداف الألفية.

٨٤ - وزعماء العالم قد قاموا أيضا، عند إلقاء كلماتهم لدى افتتاح دورة الجمعية العامة الحالية، بالإعراب عن قلقهم بشأن عدم إحراز تقدم ملموس في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهذه الإشارات المزعجة تستوجب اتباع نهج إنمائي جديد، ومن رأي الأونكتاد أنه ينبغي لهذا النهج أن يستند إلى

ركائز ثلاث. فمن الواجب، في البداية، أن توضع استراتيجية إنمائية تتضمن القيام، في وقت واحد، بدمج التجارة في قضية الحد من الفقر ودمج التجارة والتنمية في الجهود المبذولة للقضاء على الفقر. وهذا يتطلب الأخذ بتنمية متوازنة، تقوم على زيادة الإنتاجية الزراعية وتصنيع المنتجات الزراعية المحوّلة، مع اتجاه هذه التنمية نحو التصدير والتنويع من خلال إدارة الموارد المعدنية واللجوء إلى التكنولوجيات التي تتسم بكثافة اليد العاملة. ومن الواجب، بعد ذلك، أن يُحسّن النظام التجاري الدولي، من أجل تقليل العقبات التي تعترض سبيل التنمية بأقل البلدان نموا. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يولَى اهتمام خاص لمسألة الاتكال على سلع أساسية؛ فالبلدان أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يجب عليها أن تسارع إلى إلغاء ما تطبّقه من تدابير في مجال الإعانات الزراعية، فهذه التدابير تؤثر بصورة سلبية على صادرات أقل البلدان نموا. ويجب أن تُتخذ أيضا إجراءات لتقليل انجراحية هذه البلدان إزاء التقلبات الكبيرة في الأسعار، وذلك من خلال الاضطلاع بصفة خاصة بجعل المساعدة أكثر مقاومة للدورات الاقتصادية. ومن المتعين، في نهاية الأمر، أن يوفر دعم مالي وتقني من أجل تشجيع ما لدى هذه البلدان من قدرات إنتاجية وتجارية.

٨٥ - وتقرير الأونكتاد لعام ٢٠٠٤ يشير إلى أن أقل البلدان نموا تشارك في عملية لتحرير التبادلات منذ نهاية الثمانينات. وهذه العملية لا تؤدي وحدها بالضرورة إلى نمو مستمر للاقتصاد، وإن كان بوسعها، في حالة ارتباطها بتدابير أخرى، أن تسهم على نحو أكثر فعالية، في تقليل الفقر.

٨٦ - وفيما يخص تدفقات الموارد نحو أقل البلدان نموا، يراعَى أن التقرير يشير إلى حدوث تحسّن طفيف، وذلك في الوقت الذي يشدد فيه على أن عنصر المنح قد زاد على نحو أقل من زيادة العنصر الذي لا يكتسب طابع المنحة. وعلاوة على هذا، فإن تدفقات المعونة نحو هذه البلدان قد غيّرت، في السنوات الأخيرة، من اتجاهها نحو القدرات الإنتاجية والمقوّمات المادية، وأصبحت تتجه نحو الاحتياجات الإنسانية والاجتماعية. وخلال التسعينات، هبطت المساعدة الإنمائية الزراعية بنسبة النصف عن مستواها في الثمانينات. ومن الواجب إذن أن يُعاد تركيز المعونة الخارجية على قضية تعزيز القدرات الإنتاجية والتجارية. والأونكتاد يعلّق أهمية كبيرة على دوره المتعلق بتوفير مساعدة تقنية من أجل تدعيم قدرات أقل البلدان نموا. وإطار المساعدة التقنية المتكامل الذي يرتبط بالتجارة الموجهة نحو أقل البلدان نموا يشكل ميدانا من الميادين ذات الأولوية بالنسبة لأعمال الأونكتاد. ومن خلال هذه الوسيلة، يقوم الأونكتاد، بالتعاون مع شركائه المؤسسيين، بالوفاء باحتياجات أقل البلدان نموا، وذلك فيما يتصل بتعزيز قدراتها التجارية على نحو مرشّد ومتكامل.

٨٧ - والبلدان النامية غير الساحلية تواجه عقبات اقتصادية كبيرة، وذلك بالقياس إلى البلدان التي تستطيع الوصول إلى البحر. ونفقات النقل والمرور العابر، بصفة خاصة، تزيد من تكاليف واردات هذه البلدان، كما أنها تقلّل من تنافسية صادراتها. والانحصار يمثل مشكلة متعددة الأبعاد، وهو يفضي إلى آثار سلبية كبيرة على صعيد التنمية الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي.

٨٨ - وتعزيز التعاون الدولي في مجال النقل العابر يشكل وسيلة مفيدة لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية في التغلب على ما يواجهها من معوِّقات. وفي هذا الصدد، يلاحظ أن الأونكتاد يعلّق أهمية كبيرة على مساهمته في تنفيذ برنامج عمل ألماتي، الذي يتوخى توفير مساعدة تقنية فيما يتعلق بمشاكل النقل العابر، وأيضا على النهج الإقليمية ودون الإقليمية التي تتعلق بوضع حلول لهذه المشاكل، فهي تحسّن من احتمالات إبرام اتفاقات ذات نفع متبادل، سواء في مجال التعاون التجاري أم في مجال النقل.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥.